الأمم المتحدة

CEDAW/C/JPN/CO/6/Add.1

Distr.: General
1 September 2011
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الخمسون

٣-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١

الرد على توصيات المتابعة الواردة في الملاحظات الختامية للجنة عقب النظر في التقرير الدوري السادس للدولة الطرف في ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩*

اليابان

١- طلبت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (المشار إليها فيما بعد بعبارة "اللجنة")، في ملاحظاتها الختامية بشأن التقرير الدوري السادس لليابان (المشار إليها فيما بعد بعبارة "الملاحظات الختامية")، من اليابان أن تقدم، في غضون سنتين، معلومات بشأن تنفيذ التوصيات الخاصة التي حددتها اللجنة. ويرد أدناه عرض للأوضاع الراهنة فيما يتعلق بالتوصيات.

الإجراءات العامة المتعلقة بالتوصيات الخاصة التي حددتها اللجنة

٢- تأخذ الحكومة اليابانية الملاحظات الختامية بكل جدية، وتسعى برمتها من أجل متابعة التوصيات الواردة فيها. وقد عممت الحكومة الملاحظات الختامية على البرلمان وعلى القصر الإمبراطوري، والتمست متابعتهما بدورهما للتوصيات الواردة فيها. وتعمل الحكومة على نشر الملاحظات الختامية على نطاق واسع، وذلك بوسائل منها تحميل ترجمتها على صفحتها الإلكترونية على شبكة الإنترنت. وعلاوة على ذلك، تسعى أيضاً إلى زيادة الوعي باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وذلك بإعداد وتوزيع ملصقات

* وفقاً للمعلومات المحالة إلى الدول الأطراف بشأن تجهيز تقاريرها، لم تُحرَّر هذه الوثيقة رسمياً قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة التحريرية في الأمم المتحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

وأقراص DVD. وناقش مجلس المساواة بين الجنسين، الذي يتألف من وزراء ومفكرين، الملاحظات الختامية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ووافق مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على الخطة الأساسية الثالثة الحالية للمساواة بين الجنسين (المشار إليها فيما بعد بعبارة "الخطة الأساسية الثالثة")، وذلك عقب مناقشة مهمة على أساس الملاحظات الختامية.

٣- وأنشئت حديثاً في شباط/فبراير ٢٠١١ اللجنة المتخصصة للرصد التابعة لمجلس المساواة بين الجنسين لتعزيز عملية متابعة تنفيذ الخطة الأساسية الثالثة والملاحظات الختامية. وفي أيار/مايو ٢٠١١، تابعت اللجنة المتخصصة للرصد تنفيذ التوصيات الخاصة الواردة في الملاحظات الختامية بإجراء مقابلات مع الوزارات ذات الصلة للاستيضاح عن التدابير التي نفَّذتها والسيدة يوكو هاياشي، وهي من الأعضاء الحاليين في اللجنة، للاستفسار عن حالة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤- وبالإضافة إلى المناقشات التي جرت في إطار اللجنة المتخصصة للرصد، أوضحت الوزارات التدابير التي جرى تنفيذها وتبادلت الآراء مع المنظمات غير الحكومية في حزيران/يونيه ٢٠١١. وقد تم تجميع هذه الوثيقة خلال المناقشات التي جرت في إطار اللجنة المتخصصة للرصد وجلسة تبادل الآراء مع المنظمات غير الحكومية.

الرد على المسائل المثارة في الفقرة ١٨ من الملاحظات الختامية (CEDAW/C/JPN/CO/6)

يرد أدناه وصف لأحدث الاتجاهات السائدة والإجراءات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بالفقرة ١٨ في الفترة الممتدة من آب/أغسطس ٢٠٠٩، عندما صدرت الملاحظات الختامية، حتى تموز/يوليه ٢٠١١.

١- قرار المحكمة العليا بشأن مادة القانون المدني المتعلقة بنصيب طفل مولود خارج إطار الزوجية من الإرث

٥- أصدرت الغرفة الثانية من المحكمة العليا في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ حكماً يقضي بأن المادة ٩٠٠(٤) من القانون المدني، التي تنص على أن نصيب الطفل المولود خارج إطار الزوجية من الإرث هو نصف ما يحق لطفل مولود في إطار الزوجية، لا تشكل انتهاكاً للفقرة ١ من المادة ١٤ من الدستور التي تنص على المساواة أمام القانون. غير أن أحد القضاة الأربعة أصدر رأياً مخالفاً مؤداه أن المادة المعنية غير دستورية. وعلاوة على ذلك، قدم أحد القضاة الثلاثة المشكِّلين للأغلبية تعليقاً تكميلياً مفاده أن المادة المعنية على الأقل يُشتبه منذ الآن إلى حد كبير في أنها غير دستورية، وارتأى أنه توجد حاجة ماسة إلى مبادرة تشريعية لتعديلها.

٢- مشروع القانون المتعلق بتعديل أجزاء من القانون المدني وقانون تسجيل الأسر (اسم مؤقت)

٦- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، فكّر مجلس الوزراء في أن يعرض على البرلمان في دورته الرابعة والسبعين بعد المائة مشروع القانون الذي يعدِّل أجزاء من القانون المدني وقانون تسجيل الأسرة (اسم مؤقت)، الذي يشمل تحديد نفس الحد الأدنى لسن الزواج للرجل والمرأة وإدخال نظام يسمح للزوجين بالاحتفاظ باسمين عائليين منفصلين والمساواة في النصيب من الإرث بين الطفل المولود في إطار الزوجية والطفل المولود خارج نطاقه، وما إلى ذلك. ولكن مجلس الوزراء لم يعرض مشروع القانون على البرلمان في نهاية المطاف لأنه لم يعتمد قراره القاضي بتقديمه.

٣- وصف عملية استعراض النظم القانونية المتعلقة بالأسرة في تقرير مجلس المساواة بين الجنسين الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٠ والخطة الأساسية الثالثة الصادرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وتنفيذ أنشطة زيادة الوعي بالخطة الأساسية الثالثة

٧- في تموز/يوليه ٢٠١٠، قدم مجلس المساواة بين الجنسين، الذي يتألف من كبير أمناء مجلس الوزراء كرئيس ومن ١٢ وزيراً و١٢ مفكراً، إلى رئيس الوزراء تقريراً معنوناً "الرؤية الأساسية لصياغة الخطة الأساسية الثالثة للمساواة بين الجنسين". ونص التقرير على أنه ينبغي تعديل القانون المدني، بما في ذلك إدخال نظام يسمح للزوجين بالاحتفاظ باسمين عائليين منفصلين، وذلك على أساس تنويع أوضاع وبُنى الأزواج والأسر وعلى أساس التوصيات الواردة في الملاحظات الختامية.

٨- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وافق مجلس الوزراء على الخطة الأساسية الثالثة المستندة إلى التقرير المذكور أعلاه. وفيما يتعلق بهذه المسألة، نصت الخطة الأساسية الثانية للمساواة بين الجنسين (التي وافق عليها مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥) على أنه "إذ تواكب الحكومة اتجاهات الوعي العام بإجراء استطلاعات للرأي، من منظور تذليل العقبات الناشئة في المسار المهني عن اشتراط أن يعتمد الزوجان أحد اسميهما العائليين لدى الزواج، فإنها تواصل جهودها من أجل تعميق الوعي العام ومناقشة النظام المقترح للسماح للزوجين بالاحتفاظ باسمين عائليين منفصلين، إلى جانب التنقيحات المقترحة لنظام الزواج والطلاق، بما في ذلك تحديد سن ١٨ عاماً سناً دنيا للزواج بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء، وتقليص الفترة المحددة التي يحظر فيها على المرأة الزواج مرة أخرى عقب الطلاق أو فسخ زواج سابق". غير أن الخطة الأساسية الثالثة نصت على أنه "تواصل الحكومة مناقشة تعديل القانون المدني، بما في ذلك تحديد سن ١٨ عاماً سناً دنيا للزواج بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء وإدخال نظام يسمح للزوجين بالاحتفاظ باسمين عائليين منفصلين، وذلك على أساس تنويع أوضاع وبُنى الأزواج والأسر وعلى أساس التوصيات الواردة في الملاحظات الختامية".

٩- وقد نشرت الحكومة مضمون الخطة الأساسية الثالثة على نطاق واسع، وذلك بإثراء الموقع الشبكي وإعداد وتوزيع كتيبات وعقد جلسات للإحاطة إعلامياً بالخطة الأساسية الثالثة.

الرد على المسائل المثارة في الفقرة ٢٨ من الملاحظات الختامية

يرد أدناه وصف لأحدث الاتجاهات السائدة والإجراءات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بالفقرة ٢٨ في الفترة الممتدة من آب/أغسطس ٢٠٠٩، عندما صدرت الملاحظات الختامية، حتى تموز/يوليه ٢٠١١.

١- صياغة الخطة الأساسية الثالثة وتعزيز الجهود المتعلقة بالتدابير الخاصة المؤقتة

١٠- لا تزال مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار ورسم السياسات متدنية في اليابان. وتشمل أسباب ذلك محدودية الإجراءات التي اتخذتها الحكومة، والممارسات العرفية المتعلقة بالموظفين والقائمة على نمط عمل الرجال التقليدي الذي يشمل ساعات عمل مطولة، وانقطاع المسار المهني للمرأة بسبب رعاية الأطفال أو غير ذلك من الشؤون المترلية، وهي عوامل تؤدي إلى وجود عدد أقل من المرشحات في المواقع القيادية.

١١- وتشدد الخطة الأساسية الثالثة، التي وافق عليها مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، على تعزيز "الإجراءات الإيجابية" الفعالة واستحدثت إجراءات إيجابية ذات "أهداف زمنية"، فحددت غايات رقمية وجداول زمنية لكل ميدان من الميادين ذات الأولوية. أمّا الميادين المشار إليها في الملاحظات الختامية، فتوليها الحكومة الأولوية بتحديد أهداف رقمية في الخطة الأساسية الثالثة أكثر بكثير مما أدرجته في الخطة الأساسية الثانية للمساواة بين الجنسين (من ٥ بنود إلى ١٩ بنداً). (انظر العرض الأول).

٢- توسيع نطاق مشاركة المرأة في المجال السياسي

١٢- حددت الحكومة مجدداً في الخطة الأساسية الثالثة الأهداف الرامية إلى زيادة تمثيل المرأة في المجال السياسي. وعززت بنشاط تدابير من قبيل تلك التي شجعها وزير الدولة للمساواة بين الجنسين فيما يخص الأحزاب السياسية والهيئات الأخرى ذات الصلة. ويرد أدناه وصف للجهود الملموسة.

١٣- ومن مكتب مجلس الوزراء، وبناءً على الخطة الأساسية الثالثة، حث وزير الدولة للمساواة بين الجنسين كل حزب من الأحزاب السياسية وكل رابطة لرؤساء المجالس المحلية على توسيع نطاق مشاركة المرأة في المجال السياسي بإصدار وثائق رسمية في شباط/فبراير ٢٠١١. وعلاوة على ذلك، عقد كبير نواب الوزير اجتماعات مع الأمين العام لكل حزب لمناقشة المسألة والتمس تعاونهم. وتبيِّن الوثائق شروط التعاون لزيادة معدل المرشحات

في انتخابات مجلس النواب ومجلس المستشارين والمجالس المحلية والجهود في مجال تحسين تنفيذ إجراءات التوازن بين العمل والحياة، إلى جانب استحداث "إجراءات إيجابية" منها إنشاء شبكة لعضوات المجالس المحلية.

١٤- وبالإضافة إلى ذلك، ولتشجيع إنشاء شبكات رئيسات الحكومات المحلية ومشاركة المرأة في المجال السياسي وعملية صنع القرار، عقد مكتب مجلس الوزراء "تجمُّعاً للمحافِظات والعمدات" في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ احتفالاً بالذكرى الثلاثين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وشاركت اثنتان وعشرون من أصل تسع وعشرين زعيمة بدعوة من وزير الدولة للمساواة بين الجنسين وألقين كلمات بشأن جهودهن في التنمية الإقليمية ورعاية الأطفال وتعزيز المساواة بين الجنسين وما إلى ذلك، واعتمدن إعلاناً.

١٥- ولتعزيز مشاركة المرأة على الصعيد الإقليمي أيضاً، طلب وزير الدولة للمساواة بين الجنسين بحزم في مؤتمر الرابطة الوطنية للمحافظين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ إلى المحافظين أن يبذلوا جهوداً لتعزيز المساواة بين الجنسين في محافظاتهم، ووزع "خريطة لمشاركة المرأة حسب المحافظة" تُظهِر معدل مشاركة المرأة حسب المحافظة ضمن فئات أعضاء مجالس المحافظات والمديرين في الحكومات المحلية وأعضاء اللجان الزراعية والمديرين المساعدين أو أصحاب مناصب عليا في المدارس الثانوية ورؤساء هيئات المجتمع ذاتية الإدارة.

٣- توسيع نطاق مشاركة المرأة في القطاع العام

١٦- فيما يخص توسيع نطاق مشاركة المرأة ضمن فئة مستخدمي القطاع العام الوطني، حددت الخطة الأساسية الثالثة أهدافاً رقمية حسب تصنيف الوظائف، واشترطت أن تحدد كل وزارة أهدافها الرقمية الخاصة بها فيما يتعلق بتعيين وترقية مستخدمات القطاع العام. وفيما يخص مستخدمات القطاع العام على الصعيد المحلي، حثت الحكومة كل المحافظين وكل رؤساء المجالس الحضرية المعنية على العمل من أجل بلوغ تلك الغاية. ويرد أدناه وصف للجهود الملموسة.

(أ) التدابير المتعلقة بتوسيع نطاق تعيين النساء في قطاع الوظيفة العمومية الوطنية وتعزيز مشاركتهن فيه

١٧- نقحت هيئة موظفي الدولة "المبادئ التوجيهية المتعلقة بتوسيع نطاق تعيين وترقية مستخدمات القطاع العام" القائمة على الخطة الأساسية الثالثة وأصدرتها إلى كل الوزارات في كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وبناءً على هذه المبادئ التوجيهية، فإن كل وزارة مطالَبة بأن تضع "خطة لتوسيع نطاق تعيين وترقية المستخدمات" تحدد الأهداف فيما يتعلق بالتعيين والترقية وكذلك التدابير الملموسة لتحقيق تلك الأهداف، مع إدراك أن توسيع أفق الترقية سيحتاج إلى جهود أخرى عدا توسيع نطاق التعيين.

١٨- وعندما وافق مجلس الوزراء في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على الخطة الأساسية الثالثة، جرى أيضاً تنقيح "السياسات الأساسية لتعيين موظفي الحكومة". وبناءً على الخطة الأساسية الثالثة، شجعت الحكومة توسيع نطاق توظيف النساء ممَن لديهن مستوى عال من القدرات والطموح في قطاع الوظيفة العمومية الوطنية من خلال التدابير التالية: دعم تطوير المسارات المهنية من خلال زيادة المناصب المتاحة للنساء بمراجعة الأسلوب التقليدي لتعيين الموظفين، وتوفير مجموعة من فرص التدريب، وتعزيز التوازن بين العمل والحياة.

(ب) *التدابير المتعلقة بتوسيع نطاق تعيين النساء في قطاع الوظيفة العمومية المحلية وتشجيع مشاركتهن فيه*

١٩- قدمت وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات معلومات عن الخطة الأساسية الثالثة للكيانات العامة المحلية وبعثت إليها في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ إخطاراً تطلب فيه مواصلة تشجيع المبادرات الرامية إلى توسيع نطاق تعيين وترقية المستخدمات. كما طلبت الوزارة في اجتماعات شتى الاهتمام بالموظفين المحليين المكلفين بشؤون الموظفين وتشجيع مبادرات توسيع نطاق تعيين الموظفات من خلال تنفيذ نظام عمل مرن ودعم المسار المهني.

٢٠- ومن مكتب مجلس الوزراء، حث وزير الدولة للمساواة بين الجنسين من خلال وثائق رسمية في كانون الثاني/يناير ٢٠١١ كل المحافظين وكل رؤساء المجالس الحضرية المعنية على اعتماد "إجراءات إيجابية".

٤- توسيع نطاق مشاركة المرأة في قطاع العمل

٢١- فيما يتعلق بالإجراءات الإيجابية في قطاع العمل، تقدم الحكومة الدعم، بناءً على المادتين ٨ و١٤ من قانون ضمان تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجل والمرأة في مجال العمل، ويشمل هذا الدعم التشاور وتبادل المعلومات بالنسبة للشركات التي تباشر إجراءات إيجابية من قبيل توسيع نطاق توظيف النساء وزيادة المناصب المتاحة لهن ورفع عدد النساء في المناصب الإدارية وتمديد طول مدة توظيف المرأة المتواصل وتحسين بيئة العمل وثقافته. وبالإضافة إلى ذلك، اعتمدت الحكومة نظاماً جديداً لتقديم العطاءات يمنح نقاطاً إضافية لمؤسسات الأعمال التي تعمل بشكل إيجابي من أجل معالجة مسألة المساواة بين الجنسين والتوازن بين العمل والحياة. وترد أدناه تفاصيل هذه الجهود.

٢٢- ومنذ السنة المالية ٢٠١٠، تقدم وزارة الصحة والعمل والرعاية الاجتماعية معلومات شاملة عن الإجراءات الإيجابية من خلال موقع شبكي يتضمن معلومات بشأن شتى الإجراءات التي تتخذها الشركات. كما يتضمن الموقع نظاماً يمكِّن الشركات من التقييم الذاتي لمستوى تعزيز مشاركة المرأة داخلها. وتنفِّذ الوزارة أيضاً أنشطة لدعم اعتماد الإجراءات الإيجابية في الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تتخلف عادةً في هذا المجال عن الشركات الأكبر حجماً، وذلك من خلال أنشطة من قبيل إيفاد خبراء استشاريين

وإعداد كتيبات إرشادية. وعلاوة على ذلك، أعدت الوزارة في عام ٢٠١٠ مجموعة "مبادئ توجيهية لتقليص الهوة في الأجور بين الجنسين" تشمل أدوات للدعم العملي من قبيل استبيان لتقييم الوضع الحالي للتفاوت بين الرجل والمرأة ولمراجعة الممارسات المتبعة في مجال الأجور وأسلوب إدارة قطاع العمل، وذلك لزيادة الوعي بوجود التفاوت بين الرجل والمرأة.

٢٣- وبالإضافة إلى ذلك، تعزز الوزارة منذ عام ٢٠١١ الجهود الرامية إلى معالجة أوجه التفاوت في كل قطاع، وذلك بإعداد ونشر "أدوات داعمة لزيادة مستوى التعريف بالهوة بين الجنسين" تأخذ في الاعتبار خصائص إدارة العمل في كل قطاع، وكذلك "كتيبات إرشادية تضم أدوات دعم مصنفة حسب القطاع".

٢٤- وفي السنة المالية ٢٠١٠، اعتمدت الحكومة لأول مرة نظاماً لتقديم العطاءات خاصاً بمشاريع من قبيل البحوث الخارجية بشأن المساواة بين الجنسين أو التوازن بين العمل والحياة يمنح نقاطاً إضافية لمؤسسات الأعمال التي تعمل من أجل معالجة مسألة المساواة بين الجنسين والتوازن بين العمل والحياة، وذلك بغرض تقييم تلك المؤسسات ودعمها بشكل إيجابي وضمان جودة نتائج البحوث. وفي السنة المالية ٢٠١٠، استخدمت ثلاث وزارات هذا النظام فيما يتعلق بعشرة مشاريع في المجموع.

٥- توسيع نطاق مشاركة المرأة في القطاع الأكاديمي

٢٥- فيما يتعلق بمعدل المدرسات في الجامعات والمعاهد العليا، تم تشجيع مختلف جهود كل جامعة تقوم على مبدأ المساواة بين الجنسين، بما في ذلك من خلال تقييم مؤسسات الجامعات الوطنية بطرق من قبيل تحديد أهداف رقمية. وبالإضافة إلى ذلك، بُذِلت جهود لإيجاد بيئة عمل مواتية للمرأة ولتشجيع الطالبات على التخصص في العلوم والتكنولوجيا. انظر أدناه للاطلاع على الإجراءات الملموسة.

٢٦- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدم مجلس سياسات العلوم والتكنولوجيا (الذي يتألف من ١٤ وزيراً فضلاً عن أعضائه التنفيذيين ويرأسه رئيس الوزراء) "التقرير المتعلق بسياسات اليابان الأساسية في مجال العلوم والتكنولوجيا" إلى رئيس الوزراء. ويشمل التقرير هدفاً رقمياً يتعلق بتوظيف الباحثات على النحو المبيَّن في العرض الأول، وجاء فيه أنه يُتوقع من الجامعات ومؤسسات البحوث العامة أن تضع خططاً ملموسة بشأن وضع الجهود المتعلقة بتشجيع أنشطة الباحثات وأن تحدد أهدافها الرقمية وتشجع الباحثات بنشاط. كما يُتوقع منها أن تكشف عن نسبة الباحثات العاملات بها حسب تصنيف الوظائف بكل مكتب وإدارة، وأن تواصل الجهود الرامية إلى زيادة عدد الباحثات في مناصب الريادة والطالبات المتخصصات في العلوم الطبيعية والباحثات المقتدرات المحتمَلات.

٢٧- ومنذ السنة المالية ٢٠١١، تدعم وزارة التعليم والثقافة والرياضة والعلوم والتكنولوجيا الجهود الرامية إلى إيجاد بيئة تمكن الباحثات من الموازنة بين الولادة/تنشئة

الأطفال والبحث، من قبيل تعيين منسقين ودعم توظيف المساعدين في البحوث والتجارب في الجامعات ومؤسسات البحوث العامة. كما زادت مؤسسة إدارية مستقلة، وهي الجمعية اليابانية لتشجيع العلوم، مستوى اعتمادها لِمنح استئناف بحوث ما بعد الدكتوراه المقدمة إلى الباحثات الموهوبات لعودتهن بسهولة إلى العمل بعد توقفهن المؤقت عن البحث بسبب الولادة/تنشئة الأطفال فمددت فترة عملهن.

٦- توسيع نطاق مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار على جميع الصعد

٢٨- حددت الحكومة في الخطة الأساسية الثالثة غايات ذات أهداف رقمية وجداول زمنية على جميع الصعد، من قبيل أنشطة إقليمية في قطاعات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك، لزيادة تمثيل المرأة في مناصب رسم السياسات وصنع القرار، وذلك بالإضافة إلى الميادين التي أشارت إليها الملاحظات الختامية (انظر العرض الثاني). وتشجع الحكومة الهيئات الرئيسية على اتخاذ إجراءات لاعتماد "إجراءات إيجابية" فعالة خاصة بكل هيئة وعلى تصحيح الأوضاع في الحالات التي لم تُعيَّن فيها أي امرأة في مناصب رسم السياسات وصنع القرار. وترد تفاصيل هذه الجهود أدناه.

٢٩- ولترويج الخطة الأساسية الثالثة وتوسيع نطاق مشاركة المرأة في عمليات رسم السياسات وصنع القرار، حث وزير الدولة للمساواة بين الجنسين، من مكتب مجلس الوزراء، المنظمات والهيئات الرئيسية (مثل المنظمات الاقتصادية والنقابات والجمعيات التعاونية ومعاهد التعليم والبحث والرابطات الطبية، وغيرها من الهيئات المهنية والهيئات الوطنية المصنفة حسب القطاعات، والمنظمات الوطنية لرابطة الآباء والمدرسين، والمجموعات الرياضية ومنظمات المجتمع المدني)، في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على توسيع نطاق مشاركة المرأة. واستحدث مكتب مجلس الوزراء على وجه الخصوص طرائق شتى لاتخاذ "الإجراءات الإيجابية" واشترط اتخاذ إجراء يرمي إلى اعتماد "إجراءات إيجابية" فعالة وتعزيز التوازن بين العمل والحياة في كل هيئة.

٣٠- وشجعت وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك المساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة في عمليات رسم السياسات والتخطيط في المجتمعات الريفية في اللجان الزراعية على سبيل المثال، فيما دعمت مبادرات مؤسسات الأعمال لتحسين الوضع الاقتصادي للمرأة وبيئة عملها بغرض تعزيز المساواة بين الجنسين في قطاعات الزراعة والغابات ومصائد الأسماك. وتعرب الخطة الأساسية للأغذية والزراعة والمناطق الريفية، التي أقرها مجلس الوزراء في آذار/مارس ٢٠١٠، بوضوح عن ضرورة "تعيين مزيد من الأعضاء من الإناث في مجالس التعاونيات الزراعية واللجان الزراعية لتحقيق هدف الحكومة المتعلق بالمساواة بين الجنسين (هدف رفع حصة المرأة في مناصب القيادة إلى ٣٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠) وزيادة الوعي وبذل الجهود لتحقيق الهدف". واستجابةً لهذه المسألة، حددت الوزارة في آب/أغسطس ٢٠١٠ هدفاً يتمثل في تقليص معدل اللجان الزراعية والتعاونيات الزراعية التي

لا تضم أي أعضاء من الإناث إلى معدل الصفر، وطلبت تعاون المحافظات والمنظمات المهتمة من أجل بلوغ هذه الغاية.

٣١- واستحدثت وزارة الزراعة والغابات ومصائد الأسماك طرائق عامة للامتثال تقتضي تلبية الشروط المبيَّنة في تدابير السياسات الأخرى لمنح الإعانات. وتولي الوزارة في حقيقة الأمر العناية الكافية لمسألة تعزيز المساواة بين الجنسين كشرط مسبق لاعتماد بعض الإعانات.

٧- تعزيز إطار تشجيع الإجراءات الإيجابية

٣٢- بناءً على الخطة الأساسية الثالثة وقصد تشجيع "الإجراءات الإيجابية"، أنشئ فريق عامل معني بالإجراءات الإيجابية تابع للجنة المتخصصة المعنية بالمسائل الأساسية وتقييم الأثر الجنساني وتقدير مداه، وأنشئت لجنة فرعية معنية بالإجراءات الإيجابية تحت إشراف مؤتمر التنسيق لتعزيز المساواة بين الجنسين. وتدرس هاتان اللجنتان موضوع تشجيع "الإجراءات الإيجابية". وترد تفاصيل هذه الجهود أدناه.

٣٣- وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أنشأت الحكومة اللجنة المتخصصة المعنية بالمسائل الأساسية وتقييم الأثر الجنساني وتقدير مداه، التابعة لمجلس المساواة بين الجنسين. وقد أنشئت هذه اللجنة لتعالج المسائل الأساسية لتعزيز المساواة بين الجنسين ولتحقق في وضع السياسات الأساسية وفي تدابير السياسات التي ينبغي اتخاذها من منظور المساواة بين الجنسين وفي أثر تدابير السياسات ذات الصلة على إنشاء مجتمع قوامه المساواة بين الجنسين. وفي آذار/مارس ٢٠١١، أنشئ الفريق العامل المعني بالإجراءات الإيجابية تحت إشراف اللجنة. وينظر الفريق في التدابير الرامية إلى تشجيع "الإجراءات الإيجابية" في ميادين منها القطاع السياسي (الأحزاب السياسية) والقطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات البحث، وهو بصدد وضع اللمسات الأخيرة على تقرير مؤقت هذا الصيف. وحسب التقرير المؤقت، سيجري الفريق مزيداً من الدراسات.

٣٤- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قرر مؤتمر التنسيق لتعزيز المساواة بين الجنسين، الذي يتألف من أعضاء تتم تزكيتهم من هيئات رئيسية على نطاق الدولة تشمل المجموعات النسائية ووسائط الإعلام والهيئات الاقتصادية والهيئات التعليمية والقانونية والحكومات المحلية وما إلى ذلك، وأنشئ لتطوير الحركة الوطنية، أن يشجع بنشاط ترقية النساء لشغل مناصب تنفيذية في كل هيئة وأن يعمل على حمل الشركات أو المؤسسات التابعة أو المنتسبة على ترقية النساء.

٣٥- وفي شباط/فبراير ٢٠١١، أنشئت اللجنة الفرعية المعنية بالإجراءات الإيجابية تحت إشراف المؤتمر. وتعمل هذه اللجنة من أجل زيادة الوعي بالتدابير الرامية إلى تحقيق هدف رفع حصة المرأة في مناصب القيادة إلى ٣٠ في المائة على الأقل بحلول عام ٢٠٢٠، وتشجع جهود كل الهيئات وتبلغ عن إنجازات الأعضاء.

٣٦- ويحاول المؤتمر توسيع دائرة أعضائه بغية بسط تأثير أنشطة الأعضاء داخل البلد.

٨- تعزيز التوعية والحملة التثقيفية

٣٧- عزز مكتب مجلس الوزراء أنشطته لزيادة الوعي حيث حدد "تشجيع الإجراءات الإيجابية" كموضوع للسنة المالية ٢٠١١، وذلك بتنفيذ الأنشطة التالية:

(أ) في شباط/فبراير ٢٠١١، أعد مكتب مجلس الوزراء منشوراً بشأن الإجراءات الإيجابية ويجري تعميمه على مختلف الهيئات؛

(ب) في نيسان/أبريل ٢٠١١، التمس مكتب مجلس الوزراء من الجمهور تقديم الشعار السنوي لتعميق الفهم وتشجيع الإجراءات الإيجابية.وقد تقرر أن يكون الشعار: "لنتقاسم الفرصة ونفتح آفاق مستقبلنا"؛

(ج) في حزيران/يونيه ٢٠١١، وافق مجلس الوزراء على الورقة البيضاء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وهي التقرير السنوي المُعَدُّ وفقاً للقانون الأساسي من أجل إيجاد مجتمع قوامه المساواة بين الجنسين. وتضم الورقة البيضاء مقالاً خاصاً بشأن تشجيع الإجراءات الإيجابية. ويستقصى المقال ويحلل الإجراءات الإيجابية التي نفذتها بلدان أخرى واليابان في كل ميدان. وتسعى الحكومة أيضاً عن طريق تبادل الممارسات الجيدة إلى تسريع وتيرة الجهود العملية لكل فاعل في كل ميدان. وبما أن محتوى هذا المقال الخاص سيُعمم على جميع صعد المجتمع وقطاعاته في مختلف المناسبات، فإن مكتب مجلس الوزراء قد سلَّم الورقة البيضاء المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وشرحها للأحزاب السياسية والمشرعين في حزيران/يونيه ٢٠١١؛

(د) حدد مكتب مجلس الوزراء "تشجيع الإجراءات الإيجابية" بوصفه أحد الموضوعات ذات الأولوية للسنة المالية ٢٠١١ وقرر تنظيم "أسبوع المساواة بين الجنسين" كل سنة في الفترة الممتدة من ٢٣ إلى ٢٩ حزيران/يونيه، وعزز مفعول الإجراءات الإيجابية.